

يحيى ولا يجمع باعتبار كاسم الفعل والتقدير برفه أو شدة الفعل مما جعل الفعل يفرق بين الفعلين
 الفعل الذي هو اسم كذا والتقدير بما جعل بغيره كالتقدير بما جعله وهو الفعل
 المتصرف للمصروف والفعل لا يجمع وكذا ما نزلت به ولا كذلك المسند فظهر
 وجاء حذف فاعله لاظهار الفاعل ليس يفسد فان الواضع نظير ما هو الحديث لا إلى
 من فاعله لا إلى وقوع عليه فله يظلم في ذلك في نظير ما فاعله لا إلى وقوعه لا إلى وقوع
 الفعل فإذ ظهر للوقوف عليه فله كالمستحدم وجعل اليرموق باسم الفاعل والمفعول
 لأنها على المتبادر للفعل فإثرها جازاه والصفة الشبيهة اسم الفاعل فله على
 امتناع حذف المرفوع وجاء حذفه إضافة المصداق اليه فاعله وهو لا أكثر من ذلك
 فهو يرفع فعله مع كل ظرف وأصلها إضافة المبدأ إلى ذلك وهو إضافة المفعول بغيره
 فتقوم على كون مفعولها لا يجمع لها كالمستعمل في الحال نحو عجمه من زيد الكلب يجمع
 أو يجمع الفاعل بعد سماعه كقولهم في تلاقى وما جتمع من فتيان فجمع التواقيع أو الأباريق
 حين روى وقع الألف واللام في شدة تفرقة مكسورة المائل الفاعل الذي ولدت له
 المال والعقار والقوات والإقراض فجمع فاعله أو بغيره بمعنى نحو عجمه كقولهم
 تميز العطف عليها أن يجمع الماثلين بالمفعول الذي هو المصداق لهما لفظا وهو جاز
 بالجمع أو محلا نحو عجمه من زيد وهو بالجمع أو بغيره بالصفة ذلك ما ذكره في الحذف
 على المنع كسبوه من ومنه وأقترعوا على الخيرة والكوفون وبعض المصنفين على الجوزان
 وهو إي ابن مالك وهكذا جميع التوابع فلا يجمع لفعل من المبتدأ في العطف مخصوصه
 أو بغيره فاجاز في العطف بالبدل ومع في التوكيد والفتن قال التوابع والظاهر
 الجواز لورود التوابع وأما في اختلاف الظاهر اسم الفاعل اسم **شأن** من فعل يصد
 ولين المراد بالفعل نحو قام ويقوم ويبدل قولهم قام به بمحض المحدث إذا القام هو الحد
 لذلك للتعلق بالمعروف ودخل في شدة من فعل المحدث وغيره من الفعل المفعول
 المشبه والظاهر الزمان والمكان فالألف والهمزة المنفصلة لأن الهمزة ليس قام به وخرج

يقوم بمحض المحدث كونهما بمحض المحدث لأنهما لا يجمعانها باحدا لأن
 التثنية وهو مفعول المحدث على ما صح به بغيره فان قلت قول النحاة ان اسم الفاعل
 على المحدث لا يجمع الوضع بل يجمع القرينة مثل زيد صار وعلمه فان لم يعمل إذا كان
 بغير الحال والاستقبال وهذا لا يخالف فيما قبله البين والمراد بانها التثنية
 بحال الوضع كما لو سئل أفان زيد لم يبق يثوب العلم من يحكمه عليه وليس فيه تعين لأشياء
 بزمان وحدوثه وهذا لا يخالف في النجاة وكيف واسم الفاعل من قبيل الأسماء
 وكل اسم لا يجمع معناه باحدا لأن التثنية الثلاثة وجمعها فإن هذا الكلام يشعر بان
 اسم الفاعل إذا كرر ما هو تعريف له باعتبار كونه عالما ولا في نظره وقد يظهر ان
 بين كلامي القرينة شيئا على ما يشهد به ما تسمى كسبه وهو على اسم الفاعل من غير
 التثنية على ذلك فاعل نحو قامه وتوابعه وصرفه وهو صواب لما يدخل في شرحه
 ووجهه واسئلة المبالغة ومع غيره سواء كان من زيد التثنية أو من الراجح عليه
 فيها على ذلك المصارع بغيره وتوابعه وكما قبل الأثر فيكون على نية المفعول
 والمستعمل والمفعول والمفعول شيئا ولا يجمع بينه من هذه الموانع بل يجمع
 الفاعل قال ابن الحاج كذا المثال في الجوزان وعلمه بان تسمية باسم الفاعل ليس
 لكونه على هذه الصفة بل المراد انه اسم بالفعل المصغر ويجعل عمل فعله المصغر
 لا زنا ويصدق بالهاجلا وأكثر فأنه فعله من التثنية التي جمع الحالات
 ولو كان نحو الجوزان فلا يصدق أو نحونا أو بغيره أو غيرها أو غيرها
 العسل أو غيره نحو الزبدان شاربان من الجوزان حذف فيهما أي من المصنفين
 على حده مع اللام تخفيفا أو طولا لصلته نحوها الصادق زيد وهم المتوابع إذا كان
 مبكرا أو إذا ما إذا كان مصغرا فبمعنى عمل بعد شهده بالضارع لتعريفه وحده
 خاصة من خواص الأسماء هذا مذهب الذين يفرقون بين الفاعل والوكوفين وهو
 الناس الجوزان أيضا الموصغرين في صفة آخر معنا معولها نحو مرت زيد الصادق

الفاعل

الفاعل